خزانته في خانه بحيل ولم يقفل وخرج فسرق الوديعة قالوا ان عد مثل هذا اغفالا وامالا كان ضامنا والا فلا رجل اخرج بيتا من داره من رجل دفع الوديعة الى الذي استاجر البيت قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان لكل واحد مفتاح وغلق على حدة ضمن كما لو دفع الى اجنبي ليسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير استيذان لا يكون ضامنا لانه بمنزلة من في عياله فتاوى قاضي خان دفع حقه الى خفاف ليصلحه فتركه في خانوته ليلا فسرق فان كان الخانوت حافظ او في السوق حارس لا ضمن والجواب المختار ان لا يشترط الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة للعرف حتى على البكلة على بابه وذهب في اليوم ليس بتضييع بخلاف الليل تضييع وفي الخوارزمي في الليل والبكلة ليس بتضييع خلاصة ولو ان صاحب وديعة طلب الوديعة فقال المستودع لا يمكنني ان اجهز الساعة فتركه ورجع كان ذلك ابتداء ايداع ولو قال احمل الي اليوم ودعني اتفكر افعل ولم يحمله اليه حتى مضى اليوم وسكت عنده لا ضمن لانه لا يجب على المودع نقل الوديعة الى صاحبها قاضي خان وقد مودع جعل دراهم الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسرق فضاعت الدراهم بوقار سكن بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا ضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وموجبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فصار مضيعا او مودعا قاضي خان المراوة التي تغسل ثياب الناس وضعت الثوب على سطحي للتجفيف فسرق الثوب ان كان السطح مخصوصا لا ضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتفعا تضمن وفي المنتقى عن ابي يوسف المودع اذا جهز الوديعة ثم اقر بها ثم هلكت لم يضمنها وذكر شمس الائمة في شرح الوديعة ان المودع اذا جهز الوديعة في وجه المالك لا بد على الطلب بان قال المالك حال وديعتي لكنه على الحفظ فقال لس لك عندي وديعة لا ضمان عليه في قول ابي يوسف قاضي ظهير دفع المفتاح الى الغير لا ضمن قاضي خان اودع عند انسان وديعة فقال له في السر من اخبرك بهذا كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين نكر الوديعة العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة لا ضمان عليه رجل له على رجل مديون فارسل رب الدين رجلا

الى

الى مديونه بقبض دينه ثم اختلفا فقال المديون دفعت الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعت المال الى المرسل وصاحب الدين ينكر الوصول اليه قال ابو القاسم رح القول قول الرسول مع عينه وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رجل جاء بثوب الى رجل وقال هذا الثوب وديعة وسكت الآخر ولم يقل شيئا ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعده وترك الثوب سأل هل يضمن وكذلك اذا جاء بالثوب ووضعه بين يديه ولم يقل شيئا فان قال الآخر انا لا اقبل وباقي المسئلة بحال لا يضمن وذكر قاضي خان في الجامع الكبير لو وضع في بيت انسان شيئا بغير امره فلم يحفظ حتى ضاع لا يضمن لانه لم يلتزم الحفظ سئل عن ابن احمد عمن وضع عند آخر شيئا وقال له احفظه فقال لا احفظه وصاح بأعلى صوته وترك صاحبه فلم يحفظ حتى ضاع قال يضمن واطلق في المحيط انه لا يضمن ولا يصير مودعا منه وقد سئل صاحب المحيط عن المودع ترك الحفظ بعد مضي الوقت انضمن اذا سكت قال لا قلت ولم يجعله مودعا ثانيا بعد مضي الوقت وان تذكر الحفظ الوديعة لان المالك رضي بان لا يحفظها بعد مضي الوقت المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعة يجب ولو شرط للمرتهن على حفظ الرهن لا يجب الغاصب اذا اودع المغصوب عند رجل وشرط له الاجر على حفظه افتوا بانه يجب في فتاوى الخلاصة وكذا في فتاوى الامير وشمس خلافا وقال يجب الاجر عند البعض ولا يجب عند البعض وعند بعضهم ان علم انه مغصوب لا يجب وان لم يعلم يجب وفي فتاوى قاضي ظهير المودع اذا ابق العبد او البقر الى السرح يعتبر في هذا الوقت والعادة فتاوى قاضي ظهير وفي الفتاوى السمرقندية المودع اذا اشهد على نفسه انه اخذ الوديعة فوضعها بغير محضر من رب المال لا ضمن الآن يحركه

كتاب الشركة

الشركة شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الناطفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رح ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته وعن محمد رح ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب في مضاربة قاضي خان شرط التفاضل لا يفسد بخلاف مقدار رأس المال شرط التفاضل في الربح لا خلاف ان اشتراط الوضيعة بخلاف مقدار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)